رأي القدس

رامسفيلد في بغداد

■ ينتظر العراقيون بحال من اللامبالاة تشكيل السيد جواد المالكي رئيس الوزراء المكلف الوزارة الجديدة، فقد علقوا آمالا عديدة على حكومات ومجالس حكم سابقة، وجاءت النتائج على الارض مخيبة كليا للآمال.

اول قرار اتخذه السيد المالكي بعد اختياره لهذه المهمة الصعبة هو العودة الى اسمه الاصلي القديم «نوري» الذي اسقطه عندما كان مطاردا من قبل النظام العراقي البعثي، وهاربا من حكم بالاعدام صدر بحقه، ضمن احتياطاته الامنية الضرورية لتجنب الوقوع في قبضة النظام الذي عارضه وأشهر تنظيمه «حزب الدعوة» السلاح لاسقاطه.

دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الامريكي طار الى العراق في زيارة سرية من اجل الضغط على حلفائه في الائتلاف العراقي الموحد والاحزاب الكردستانية العراقية للتسريع في تشكيل الحكومة والكف عن المماحكات الحالية بين الاقطاب الرئيسية حول كيفية توزيع الوزارات.

وما زال من غير المعروف الى اي مدى سينجح المستر رامسفيلد في مهمته هذه، ولكن ما هو معروف انه في كل مرة زار فيها العراق القى محاضرات مطولة، تخللها الكثير من التوبيخ للحكام الجدد، حول كيفية ادارة شؤون البلاد، وتقديم مصلحة العراق على المصالح الحزبية والطائفية الضيقة، والكف عن عمليات الفساد والنهب للمال العام، وتوزيع المناصب على اساس القرابة والمحسوبية والانتماءات الحزبية والطائفية.

الارجح انه سيركز في محاضراته هذه المرة على مسألة على درجة كبيرة من الاهمية، وهي اعطاء وزارة الداخلية لشخصية غير طائفية لا تمارس القتل والتعذيب وتشكيل ميليشيات طائفية تتخصص في القتل على الهوية.

ولا نعرف ما اذا كان احد مضيفيه سيذكره بانتهاكات القوات الامريكية الوحشية لحقوق السجناء في سجن ابو غريب، او قتلها اكثر من مئة الف عراقي حتى الآن في قصفها العشوائي المتعمد للمدن العراقية في غرب العراق ووسطه.

السيد المالكي سيكون قطعا من اكثر المستمعين للضيف الامريكي، لان الولايات المتحدة ما زالت صاحبة الكلمة العليا، فهي لم تخسر ثلاثمئة مليار دولار، وثلاثة آلاف من جنودها، علاوة على سمعتها حتى يأتي من يقول لها ان نصائحها، او املاءاتها على وجه الدقة، هي تدخل في شؤون العراق الداخلية.

مهمة رامسفيلد في العراق، مثل مهمة وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس وحليفها البريطاني جاك سترو، مهددة بالفشل لان الحكومة العراقية حتى لو تشكلت على الصورة التي تريدها واشنطن فلن تكون افضل حظا من الحكومات السابقة من حيث اعادة الامن والاستقرار وتوفير الخدمات الاساسية للعراقيين ووقف حمامات الدم الحالية التي تسود بغداد ومدنا اخرى.

ولعل الشريط المصور الذي اذاعه ابو مصعب الزرقاوي قائد تنظيم «القاعدة» في العراق للمرة الاولى، ولم يظهر فيه برجل واحدة، او عين زجاجية، كان تذكيرا في وقته للاوضاع المتردية في هذا البلد الذي من المفترض ان يكون نموذجا للاستقرار والديمقراطية في المنطقة العربية.

السياسة الامريكية تزرع الموت والخراب في انحاء المشرق

د. بشير موسى نافع *

■ تعود فكرة مسؤولية الدولة (او الدول) الكبرى عن الشأن العالمي ونظام العلاقات الدولية الى المثال الروماني. فقد قسمت روما العالم الى دائرتين: دائرة السلم الروماني، الواقعة تحت سيطرة الامبراطورية وحلفائها وحيث القانون، والدائرة الخارجة عن هذه السيطرة، حيث حكم البرابرة ويغيب القانون. وللحفاظ على السلم والاستقرار، نشرت روما قوتها العسكرية، فعلاً او ردعاً، من بادية الشام الى انكلترا. وبالرغم من الاختلافات الجوهرية بين النظام الامبريالي الحديث والنظام الامبراطوري الروماني، فقد عادت فكرة السلم الروماني منذ نهايات القرن الثامن عشر لتصبح المسوغ الاخلاقي المستبطن لسيطرة عدد صغير من القوى الاوروبية الغربية على العالم. السفن البريطانية والفرنسية المسلحة لم ترسل لاحتلال بلاد شاسعة من آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية وحسب، بل وعملت ايضاً على فرض قيم وقوانين وانظمة وسلوكيات على شعوب العالم والقوى الاقليمية الاصغر. كان المستعمرون البريطانيون الاوائل ليسوا اكثر من مجموعات من القراصنة؛ ولكن ما ان دمجت الاساطيل والشركات الاستعمارية في مؤسسات الدولة حتى اخذت القوات البريطانية في شن حملات عبر العالم للقضاء على نشاطات القرصنة. وبعد حقبة طويلة من النشاطات الاوروبية الغربية في تجارة العبيد، التي طالت عشرات الملايين من الافارقة السود، للعمل في مزارع المستعمرين البيض في الكاريبي وامريكا، وجهت القوة البريطانية البحرية للقضاء على تجارة العبيد وفرض الغاء تقاليد الاستعباد عبر العالم. اصبحت التجارة الحرة جزءا لا يتجزأ من النظام الاستعماري، بما في ذلك تجارة الافيون، التي عملت بريطانيا الاستعمارية على فرضها بكل الوسائل والطرق، المسلحة وغير المسلحة.

احد الفروق الرئيسية بين النظام الروماني والاستعادة الامبريالية الحديثة لهذا النظام هو بالطبع التوجه العالمي للامبريالية الحديثة. كان السلم الروماني سلماً وقوانين للامبراطورية ومناطق حلفائها؛ ولكن الافق الامبريالي افق عالمي، يفترض مسؤولية عدد قليل من القوى الاوروبية الغربية عن شؤون العالم وقيمه وعلاقاته. حتى ان مصير الجزء الاكبر من القارة الافريقية تم الاتفاق عليه في مباحثات بين القوى الامبريالية نفسها. كما ان مصير السلطنة العثمانية وشعوبها تم تقريره ابان الحرب العالمية الاولى في اتفاقات سرية بين بريطانيا وفرنسا. استمر هذا التقليد خلال فترة ما بين الحربين، عندما كانت عصبة الامم تمثل مظلة ما للعلاقات الدولية وتخضع تماماً للقوتين الامبرياليتين البريطانية والفرنسية. واستؤنف من جديد بعد نهاية الحرب الثانية وتأسيس الامم المتحدة وانقسام الكتلة الغربية بين مجموعة شيوعية يقودها الاتحاد السوفياتي واخرى اطلسية تقودها الولايات المتحدة. ما يشهده العالم اليوم هو في الحقيقة محاولة امريكية جاهدة لتحويل نهاية الحرب الباردة وخروج روسيا من المنافسة على المقعد الاول في النظام الدولي الى سيطرة امريكية متفردة على الشأن العالمي، سيطرة تشارك فيها القوى الغربية الاخرى، بما في ذلك تلك الحليفة للولايات المتحدة، باعتبارها شريكة اصغر وملحقة.

بيد ان سياسة التفرد الامريكي، لاسيما في منطقة المشرق العربي والاسلامي، تحولت خلال السنوات القليلة الماضية الى سياسة مدمرة، لم ينتج عنها حتى الآن الا الموت والخراب وتأجيج الاضطراب وعدم الاستقرار. كل تدخل اجنبي تسبب في الموت والخراب والاضطراب. فالنزعة الامبريالية لاعادة تشكيل العالم على صورة الانظمة الغربية المسيطرة كان لابد ان تصطدم بتقاليد وقيم وانمطة حياة مستقرة في البلدان التي اخضعت للسيطرة. ولكن ما تشهده المنطقة العربية ـ الاسلامية اليوم يختلف عن الانظمة الامبريالية السابقة في عدد من الوجوه. الاول، ان السياسة الامريكية تلجأ الى مزيج من السيطرة العسكرية المباشرة، كما هو الحال في فلسطين وافغانستان والعراق، والسيطرة او التدخل غير المباشر التي توظف فيه وسائل الضغط والتهديد السياسي والاقتصادي. الثاني، ان السياسة الامريكية تواجه مقاومة اشد وامضى من المقاومات التي واجهتها القوى الامبريالية التقليدية. فبعد ان حازت الشعوب المستعمرة على استقلالها ووضع نهاية للاستعمار المباشر، لم تعد لترضى بالسيطرة الاجنبية، مباشرة كانت او غير مباشرة. اما الثالث، فيتعلق بالنهج الامريكي ذاته. اذ لم يسبق لاي من القوى الامبريالية ان جعلت الفوضى وعدم الاستقرار (الفوضى الخلاقة، كما اسمتها وزيرة الخارجية الامريكية) سياسة رسمية ومقصودة، يخطط لها ويتابع تنفيذها بالوسائل العسكرية والدبلوماسية المتعددة.

مهما قيل عن اخطاء واهداف الغزو الامريكي للعراق، فان احداً ما كان له ان يتوقع خضوع العراقيين للسيطرة الاجنبية. ولكن حتى ان افترضنا ان الادارة الامريكية اخطأت في حسابات ما بعد الاحتلال، او انها تعرضت للتضليل من حلفائها في المعارضة العراقية السابقة، فليس ثمة اجراء امريكي واحد في العراق المحتل الا وحمل معه بذور الموت والخراب والاضطراب، من تقويض عرى الدولة العراقية، وتسليم مقاليد الحكم الجديد لحفنة من السياسيين الذين لم تربطهم بالعراق منذ عقود الا روابط واهية، وبناء نظام ما بعد الغزو على اسس المحاصصة الاثنية والطائفية، ودعم التوجهات الفيدرالية التي يقصد بها تقسيم البلاد. فوق ذلك كله، رفضت الادارة الامريكية وترفض باصرار غريب وقصير النظر الاعلان عن جدول انسحاب قواتها من العراق. فقد كان على القوات الامريكية ان تبدأ الانسحاب من العراق منذ اتضح ان الاحتلال والنظام الذي ولد عنه يواجهان مقاومة عراقية وطنية واسعة، تزداد عمقاً وتجذراً بمرور الشهور. وفي حين تسوغ واشنطن استمرار الاحتلال بان الانسحاب سيؤدي تلقائياً الى انفجار حرب اهلية، فان مؤشرات التطاحن الاهلي تزداد بروزاً، بدون ان تستطيع القوات المحتلة حماية نفسها او التصدي لقوى وعناصر الانفجار الداخلي، التي يرتبط بعض منها في تحالف مع نظام الاحتلال. العراق الجديد الذي ولد من رحم الاحتلال ومن التصور الامريكي للمشرق هو عراق معطوب، يمضي باتجاه المزيد من الموت والدمار.

كانت الاحتلالات الفاشلة والمتأزمة دائماً منبعاً لنشر عدم الاستقرار والحروب في الجوار. هذا هو الدرس الابرز للتورط الامريكي في جنوب شرقي آسيا، منذ الحرب الكورية الى الحرب الفيتنامية. والعراق المحتل، العراق المنقسم على ذاته، اصبح مسرحاً وبؤرة ومدعاة لتقويض استقرار المشرق كله. التصاعد غير المسبوق في التدافع الطائفي والاثني في العراق، يتحول تدريجياً الى انقسام اثني وطائفي في عموم المنطقة: توتر في بلوشستان وخوزستان وكردستان الايرانية، في شرق سورية حيث تقطن اقلية كردية، وفي جنوب شرقي تركيا حيث المنطقة الكردية التركية. العناصر الجهادية المسلحة، كما الاحزاب الكردية المسلحة، تجد في العراق قاعدة للتدريب والتخطيط والانتشار في الجوار المشرقي كله، من تركيا الى السعودية ومن سورية الى الاردن. ولكن المسألة الاخطر تتعلق بتوجه الادارة الامريكية الى تبني سياسة هجومية اقليمية لانقاذ مشروعها المتداعي في العراق. من رحم هذه السياسة الهجومية التوسعية، وان جزئياً، تبلورت السياسة الامريكية تجاه سورية وايران.

بالرغم من الاخطاء السورية الفادحة في لبنان، تلعب السياسة الامريكية (والفرنسية بالطبع) دوراً مباشراً وكبيراً في تصعيد الازمة والانقسام في لبنان. وحتى بعد خروج القوات السورية، تورطت شخصيات سياسية لبنانية، تحت تأثير اوهام الدعم الامريكي، في محاولة اطاحة النظام السوري وتحويل لبنان الى قاعدة للعناصر السورية النشطة في هذا المجال. بعد فشل هذا المسعى، سارعت القوى اللبنانية المتحالفة مع واشنطن الى فتح ملف المقاومة اللبنانية، التي لم تكن يوماً طرفاً في الصراع الاهلي اللبناني. وفي حين يصعب في ظل الخطر والتهديد الاقليمي المتصاعد تصور قيام المقاومة بالتخلي عن سلاحها، فلم يكن ليضير لبنان ما بعد الانسحاب السوري ترك ملف المقاومة للزمن ولتوافق اللبنانيين انفسهم، بدلاً من تحويل مسألة المقاومة الى قنبلة موقوتة تهدد بتقويض الدولة اللبنانية والسلم الاهلي اللبناني. على نحو او آخر، ينعكس التأزم الامريكي في العراق على السعي الامريكي السافر لاهانة سورية وتقليص نفوذها الاقليمي.

اما السياسة الامريكية تجاه ايران، فتوشك ان تفتح ابواب جهنم، في ايران نفسها وفي الاقليم ككل. فطبقاً لكل الاعتبارات القانونية والعلمية، لا يشكل النشاط النووي الايراني خرقاً للمعاهدات الدولية، ولا يشير على اي نحو جاد وملموس الى تطوير ايران سلاحاً نووياً. تعلن ايران عزمها على تخصيب اليورانيوم لاهداف سلمية، وتقبل رقابة دولية دائمة على هذا النشاط؛ في حين ان عدد وحدات فصل اليورانيوم التي تشغلها الآن لا يمكن ان يصل الى مستوى التخصيب الضروري للتسلح الا بعد سنوات طوال. وبالرغم من هذه الحقائق المعروفة جيداً في واشنطن، تدفع الادارة الامريكية الملف الايراني نحو التصعيد، وربما الحرب. ويبدو من المؤكد، بالنظر الى التحالفات الايرانية الواسعة في الجوار، ان تؤدي الهجمة الامريكية (ان وقعت) الى تفجير واسع النطاق في المنطقة والى مزيد من التوتر وسفك الدماء في العراق.

اما السياسة الامريكية في فلسطين فتمثل اقصى درجات الاستهتار بامن المنطقة وشعوبها. فالحكومة الفلسطينية التي تقاطعها الولايات المتحدة، والتي دفعت الاوروبيين وغيرهم الى مقاطعتها وحصارها، والتي تعلن واشنطن بلا مواربة انها تستهدف اسقاطها، هي حكومة شرعية، منتخبة، وصلت الى الحكم عبر عملية ديمقراطية بالغة الشفافية، عملت الولايات المتحدة نفسها على اجرائها. تقود هذه الحكومة قوة سياسية فلسطينية تخالف الولايات المتحدة في كثير من سياساتها تجاه المسألة الفلسطينية، ولكنها قوة مسؤولة، حرصت دائماً (كما القوى الفلسطينية الاخرى) على ابقاء حركة التحرر الوطني الفلسطيني ضمن حدود فلسطين نفسها. وبعد سنوات من التماهي الامريكي مع الاحتلال الاسرائيلي، تهدد سياسة المقاطعة والحصار حياة الفلسطينيين كشعب، وتصعد حالة التوتر في الشارع الفلسطيني. والاخطر، ان السياسة الامريكية تجاه فلسطين، كما هي تجاه العراق ولبنان وسورية وايران، سياسة قصيرة النظر لا تضع في حسبانها احتمالات الصباح التالي. اذ يدرك اغلب المراقبين للشأن الفلسطيني ان اسقاط الحكومة الفلسطينية الحالية سيؤدي الى انهيار ما تبقى من الحكم الذاتي الفلسطيني. فاي حكومة قادمة ترضى عنها واشنطن ستقع تحت رحمة اكثرية برلمانية معارضة؛ وحتى ان اقدم الرئيس الفلسطيني على حل البرلمان، سيصعب اجراء انتخابات تشريعية جديدة بعد سلب الاكثرية حقها في الحكم. ما سينجم عن السياسة الامريكية تجاه فلسطين ليس سلماً وحياة كريمة للفلسطينيين، بل المزيد من الفوضى والصراع الداخلي.

ليس من الممكن تجاهل حقائق القوة في العالم؛ والولايات المتحدة هي اكبر القوى العالمية واكثرها تأثيراً. وللولايات المتحدة مصالح في المشرق العربي ـ الاسلامي لا يمكن تجاهلها، يعتبر النفط من اهمها على الاطلاق. المصالح الامريكية المشروعة يمكن تحقيقها من خلال تفاهمات استراتيجية؛ ولكن مصلحة الشعوب العربية والاسلامية، والعالم ككل، هي في انسحاب امريكي سياسي وعسكري من المنطقة.

* كاتب وباحث عربي في التاريخ الحديث

قرار مجلس الأمن بفرض عقوبات على السودان

د. يوسف نور عوض *

■ اخيرا نجحت الولايات المتحدة في تمرير قرارها بفرض عقوبات على اربعة من السودانيين تتهمهم واشنطن بارتكاب جرائم في إقليم دارفور، والمسألة من وجهة نظري لا تتعلق باربعة اشخاص او مئة، بل هي تتعلق بالنهج الذي تتبعه الولايات المتحدة في السودان وفي المؤسسة الدولية بصفة عامة، وهو نهج لا تريد واشنطن تغييره على الرغم من ثبوت أنه لا يحقق اهدافها التي تتعارض في معظم الاوقات مع المصالح الوطنية للشعوب.

وإذا نظرنا إلى قصة القرار الاخير سنجد أن الولايات المتحدة ظلت تلح على ضرورة أخذ مشروع قرارها إلى مجلس الامن من اجل تنفيذ العقوبات على السودان وكان في الظاهر مندوبا الصين وروسيا يعارضان فرض العقوبات، وهي معارضة كان الجميع يعلمون أنها شكلية لعلمهم أن الدولتين سترضخان لرغبة الولايات المتحدة أو سيجدان صيغة لتمرير القرار تكون مقبولة لهما. وفي هذه المرة كان الإتفاق على تمرير قرار آخر تقدمت به تنزانيا من اجل دعم مباحثات أبوجا وهو قرار غير ملزم وعدم إلزامه يعطي الولايات المتحدة الحق في عدم تنفيذه ما يعني ان الولايات المتحدة غير مهتمة اساسا بحل مشاكل السودان وهي تطبق استراتيجية خاصة بها سنتعرض لها بعد حين.

ولا يقتصر القرار فقط على تنفيذ عقوبات على عدد محدود من السودانيين بل هو مقدمة لأهداف اكبر من بينها إخضاع عدد آخر من المسؤولين السودانيين للعقوبات وسوق مجلس الامن لاتخاذ قرار آخر يتعلق بآلية إرسال قوات دولية إلى السودان وهو ما ترفضه حكومة الخرطوم.

ولا شك ان التصريحات الأخيرة التي ادلى بها الشيخ اسامة بن لادن بشأن الوضع في دارفور تثير قلق المسؤولين في البلدان الغربية على الرغم من تظاهرهم بعدم الإهتمام بها، ولكن المؤكد هو أن هناك الكثيرين في السودان وخارجه الذين هم على استعداد لمواجهة الغربيين في إقليم دارفور خاصة أن الحكومة السودانية نفسها تتخذ موقفا معارضا من دخول القوات الأجنبية ويخطئ من يعتقد أن المعارضة ستكون من قبيل الخطابة لان الحقيقة هي أن القوات الأجنبية ستجد مقاومة عسكرية شديدة بكون معظم السودانيين لا يثقون في صداقة الولايات المتحدة ولا يعتقدون انها قادمة إلى بلادهم من أجل حل المشكلات.

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو لماذا تهتم الولايات المتحدة في هذه المرحلة بالسودان وقضية دارفور على نحو الخصوص؟

الإجابة يفسرها موقف واشنطن من قضية جنوب السودان، فقد استخدمت هذه الدولة اسلوب الجزرة والعصا مع الحكومة السودانية للتوصل إلى اتفاق هو في حقيقة أمره وصفة أكيدة لإنفصال السودان، ولكن الحكومة السودانية تجاهلت أغراض الولايات المتحدة ظنا منها أن التوصل إلى اتفاق يدفع من الولايات المتحدة سوف يقرب البلدين إلى بعضهما بعضا ويذهب بروح العداوة لتبدأ مرحلة اخرى من التعاون، ولكن خاب رجاء الحكومة السودانية التي تكاثرت عليها وعود المانحين الدوليين من أجل إعادة إعمار الجنوب وهي وعود تبخرت لتجد الحكومة السودانية نفسها امام مشكلة جديدة أكثر ضغطا وإلحاحا مما كانت عليه مشكلة جنوب السودان وهي مشكلة دارفور التي تقف منها حكومة الولايات المتحدة موقف المعارض لسياسة الحكومة السودانية والتي تتكشف من خلالها النوايا الحقيقية للسياسة الامريكية وهي نوايا لا تختلف عن الاستراتيجية الامريكية الشاملة في منطقة الشرق الأوسط.

وإذا اردنا ان نعرف هذه الاستراتيجية التي يقف خلفها اليمين المتطرف تبينت لنا معالمها بالمقارنة لسياسات الولايات المتحدة في افغانستان وإيران وسورية وغيرها من البلاد الإسلامية، وهي في مجملها تخدم غرضا واحدا هو مصالح اسرائيل التي تأتي في نظر اليمين المتطرف الحاكم في الولايات المتحدة قبل مصالح واشنطن ذاتها، بل ذهب الأمر إلى حد أن اسرائيل اصبحت من الدول التي تملك حق الفيتو في مجلس الامن على الرغم من انها ليست من الأعضاء الدائمين، وسبب ذلك هو الخضوع الكامل من جانب الولايات المتحدة لإرادة اسرائيل، وبالطبع فإن اختلاف البلدان في منطقة الشرق لا يؤثر على وحدة منطلقات السياسة الامريكية ذلك أنه حين تعترض واشنطن على امتلاك إيران او اي من الدول العربية سلاحا نوويا فإن الهدف بكل تأكيد تأمين الحماية لاسرائيل، وحين توجد لسورية مأزقا مثل قضية مقتل رفيق الحريري فإن الهدف أيضا تأزيم السياسة السورية من أجل مصالح اسرائيل وحين تتآمر على ضرب السياحة المصرية فإن ذلك لمصلحة اسرائيل، ولكن المشروع الأمريكي في السودان يعتبر من أكبر مشروعات السياسة الامريكية لصالح هذه الدولة، لان السودان واحد من أكبر الاقطار العربية واغناها وفيه كثير من المتناقضات الإثنية والدينية والهدف الرئيسي للولايات المتحدة هو إذكاء هذه النعرات من أجل الوصول إلى مرحلة التقسيم، ذلك ان القضية الاساسية التي تدور حولها الخلافات في السودان هي مسألة تقسيم الثروة والسلطة، ولكن أهل السودان يدركون أن ثروة السودان ليست متجمعة في يد حكومة الخرطوم كما أن السلطة منذ عهد الإنكليز في يد السلطات اللامركزية، ولكن إثارة الموضوع بالصورة التي يسير بها في الوقت الحاضر لا هدف له سوى تمهيد الأرض من اجل تقسيم بلد عوامل التقسيم فيه أقوى من عوامل التجمع، ليس فقط بسبب الإختلافات العرقية والدينية بل أيضا بسبب حالة الفقر التي يعيش فيها الناس، ذلك أن أهل السودان في مختلف الأقاليم يجدون أنفسهم مندفعين تجاه أي فكرة انفصالية إذا رفعت لهم شعارات السلطة والثروة لأنهم حينئذ يفكرون انهم بإزاء وضع جديد سيخرجهم من دائرة الفقر، وهذا ما لم يتنبه له النظام الحاكم في السودان الذي جاء بشعار الشريعة الإسلامية كموحد لشعب السودان، ولكن اتضح أن هذا الشعار وحده لا يكفي لان اهل السودان ليسوا كلهم مسلمين كما أن الشعار وحده لن يحل المشكلات الإقتصادية التي يحسها الناس في حياتهم ولا تنفع فيها الشعارات الكبرى خاصة إذا تولدت اقتناعات عند الناس أن النخبة الحاكمة هي التي تتمتع بالمزايا الإقتصادية وترفع شعارات لا تؤمن بها بل إن هذه الشعارات يستهدف بها فقط لجم المعارضة على اعتبار أن التعرض لشعارات السلطة هو في النهاية التعرض للمبادئ الدينية المتفق عليها.

ولا شك أن الولايات المتحدة تدرك هذه الحقيقة تماما وبالتالي هي لا تسعى لتقديم اي مساعدة تخرج الحكومة السودانية من ورطاتها فهي ترفض تقديم المساعدات المالية وترفض المساعدة في حل المشكلات عن طريق التفاوض ولو كان هذا ديدنها في قضية جنوب السودان فلأنها كانت تعتقد أن الحل المتفاوض عليه يحقق للجنوب ما لا يستطيع أن يحققه الجنوب عن طريق الحرب، والهدف في النهاية التوصل إلى انفصال الجنوب وخلق مشكلة في مياه النيل هدفها النهائي هو مصر بكون اضعاف مصر اقتصاديا يجعلها تحت رحمة اسرائيل والولايات المتحدة ويصب ذلك في خانة المصالح الصهيونية واليمين المتطرف في الولايات المتحدة، وللاسف فإن جامعة الدول العربية لا تتحرك في أي اتجاه بل هي مستسلمة غاية الاستسلام لان معظم أنظمة الحكم العربية أنظمة غير شرعية وهي فرطت في المصالح العربية المباشرة وبالتالي لا يتوقع منها أحد أن تتخذ مواقف ايجابية في قضايا غامضة مثل قضايا السودان، وهنا تقع المسؤولية الاساسية على حكومة السودان التي يجب ان تتوقف لتدرك أن الوضع في هذا البلد لا يحتمل غير تعددية سياسية وبالتالي فإن الاستمرار من أجل الدفاع عن نظام فقد أغراضه واثبت فشله لن يؤدي في نهاية الأمر إلى شيء سوى تفكيك وحدة السودان، ولكن كل الدلائل تؤكد أن الذين استهوتهم السلطة ومكاسبها في الخرطوم ليسوا على استعداد لأن يدركوا هذه الحقيقة الاولية وعليهم في ظل هذا الوضع أن يتأهبوا إلى مزيد من المؤامرات التي تقودها الولايات المتحدة الامريكية والانتصار في نهاية الامر للاقوى ولكن بعد تدمير الحرث والنسل.

* كاتب من السودان

أهمية الفضاء العربي لدول الخليج

د. علي محمد فخرو

■ تقول أدبيات التنمية المستقلة بأن لها شروطاً ثلاثة لكي تتحقق. فهي تحتاج لرأسمال محلي تراكمي ولقدرات تقنية وبشرية متطورة ولسوق واسعة وطنية وإقليمية. مثل تلك الشروط متوفرة اذا ماتحدثنا عن تنمية مستقلة عربية، وغير متوفرة إذا ماتكلمنا عن تنمية مستقلة لهذه الدولة العربية أو تلك مهما كان حجم هذه الدولة ومهما كان غنى تلك. فالدولة العربية التي يزيد عدد سكانها عن السبعين مليوناً ولكن دخل الفرد السنوي فيها لايزيد معدله عن الألفين دولار تواجه نفس الإشكالية التي تواجهها دولة عربية لايزيد عدد سكانها عن نصف مليون ولكن يرتفع معدل دخل الفرد السنوي فيها إلى حوالي خمسين ألف دولار.

ولكن إن حكمت الثقافة العربية الإسلامية مشروع التنمية العربية فان الصورة والإمكانيات تتبدل جذرياً نحو الممكن ونحو الأفضل.

فالرأسمال المحلي التراكمي لايتوفر في أغلب البلدان العربية، لكن الفائض الضخم للعائدات البترولية يمكن أن يكون المدخل لحلٍّ تلك الإشكالية لدى الجميع ومن أجل الجميع. فتنمية دول الخليج العربية المعقولة والمستدامة، والتي لايزيد عدد سكانها المواطنين جميعاً عن ثلاثين مليوناً، لاتحتاج لدخل سنوي يقترب من الخمسمئة مليار دولار. وبالتالي فانه سيكون لديها فائض كبير للمساهمة في إيجاد رأسمال محلي تراكمي لبقية بلاد العرب.

ومن جانب آخر فان القدرات التقنية والبشرية المتطورة تتوفر بشكل معقول في كثير من البلدان التي ليس لديها فائض مالي، وتتوفر بشكل رفيع المستوى وكفؤ ومتكامل إذا نظر إلى بلاد العرب كفضاء واحد لتلك القدرات.

ولما كانت دول الخليج العربية تستورد الملايين من البلدان غير العربية لسدّ النواقص الكبيرة في قدراتها البشرية وتعرِّض نفسها لمخاطر مستقبلية كبرى من جرّاء الوجود غير العربي والإسلامي في مجتمعاتها، فإن تكاملها مع فضائها العربي سيحلّ الإشكاليتين: النقص في القدرات البشرية والمخاطر الاجتماعية ـ الثقافية ـ السياسية الناتجة عن تكدّس العمالة غير العربية.

وأخيراً فان وجود سوق واسعة وطنية أو إقليمية قد كتب عنها الكثير، وهي ستوفِّر بصورتها الواقعية في بناء السوق العربية المشتركة.

هناك جوانب ثلاثة تحتاج إلى أن تؤخذ بعين الإعتبار. فأولاً لاتعني التنمية المستقلة الانغلاق على الذات وعدم التفاعل مع الآخرين، فهذا غير ممكن على أي حال في عصر العولمة الذي نعيش. وإنما المقصود هو التفاعل مع الآخرين، خصوصاً على المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية، بنديةٍ وبأخذ وعطاء وبتبادل منافع وبصف عربي واحد وليس باستغلال ونهب وتبعيّة وبتشرذم. ويخطئ من يعتقد أن ذلك غير ممكن ـ فالأوراق التي في يد العرب كثيرة وفي مقدّمتها إمتلاك بلاد العرب لثلثي المخزون من مصادر الطاقة البترولية والغازية العالمية. إن دخول أمريكا في حروب استعمارية مجنونة وانفتاح أوروبا والصين والهند على أرض العرب يشهدان على أهمية هذه الورقة.

وثانياً فإن التنمية المستقلة هي واحدة من المكونات الستة للمشروع العربي النهضوي الشامل الذي يشمل الوحدة العربية والديمقراطية والاستقلال القومي والوطني والعدالة الاجتماعية والتجديد الحضاري. وعليه فإنها تنمية متفاعلة في علاقة تبادلية تكاملية ديناميكية مع كل تلك المكونات وعليه فالعمل لها سيعني العمل لجميع المكونات بصورة غير مباشرة.

وثالثاً: فان أية تنمية لاتحكمها وتأخذ بيدها ثقافة المجتمع يمكن ان تهيم وتخطئ أهدافها. ونحن نجزم بأن الثقافة العربية الإسلامية غير المحرَّفة تتمحور حول العدالة والأخوة والتراحم والمصالح العامة المرسلة وإعمار الأرض والرشاد في التصرّف مع من وما خلق ربّ الكون. وهي إذن ستكون تنمية لسدّ حاجات الناس أولاً وليس بناء حياة مصطنعة مرفّهة وهمية لبعض الناس، وهدفها اغناء الإنسانية وليس تراكم الأرباح. مثل هكذا ثقافة لايمكن إلاّ أن تقود إلى تنمية عربية وإسلامية وإنسانية.

لدى بلدان الخليج العربية الآن فرصة بالغة الثراء والروعة والطموح للمساهمة في بناء تلك التنمية، فهل سنجعلها جزءاً من رسالتنا؟

القدس العربي

يومية سياسية مستقلة

تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم

الاشتراكات:

الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر: مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير: عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو

هاتف: 8008 741 0208 (6 خطوط)

فاكس: 8902 741 0208 أو 7637 748 0208

مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)

مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)

مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.

هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)

مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi

daily Independent News Paper

Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD

Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.

Editor In Chief

ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England

Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637

email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk

Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).

Tel/Fax: (202) 3901523

Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco

Tel/Fax: (212 37) 770594

Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.

Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928

Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364